العدالة الانتقالية في رواندا وجنوب أفريقيا كنموذج لمعالجة الحالة السودانية

Transitional Justice in Rwanda and South Africa as a Model for Addressing the Sudanese Case

د. هشام حمد النيل عمر: أستاذ القانون العام المشارك، متعاون في كلية الدراسات العليا، جامعة لوسيل، قطر

Dr. Husham Hamad Elneil Omer: Associate Professor of Public Law, Affiliate Faculty Member at the Faculty of Graduate Studies, Lusail University, Qatar.

Email: hushamproductions@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i2.1777

تاريخ الاستلام:	2025-12-27	تاريخ القبول:	2026-01-11	تاريخ النشر	2026-02-01

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة العدالةَ الانتقالية في رواندا وجنوب أفريقيا بوصفهما نموذجًا لمعالجة الحالة السودانية، حيث جرى استكشاف كيفية تطبيق آليات العدالة الانتقالية في السودان بالاستناد إلى تجارب رواندا وجنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الصراع. وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى قدرة السودان على تنفيذ العدالة الانتقالية في ظل التحديات السياسية والاجتماعية المعقدة التي يواجهها، مثل الانقسامات العرقية واستمرار الصراعات السياسية. وتكمن أهمية الدراسة في تحليل التجارب الناجحة لدولتي رواندا وجنوب أفريقيا، اللتين تمكنتا من تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة المجتمعية بعد فترات طويلة من العنف والانقسامات، وتقديمهما كنموذج يمكن الإفادة منه في السياق السوداني. ويهدف البحث إلى تحليل تجارب العدالة الانتقالية في رواندا وجنوب أفريقيا، ودراسة إمكانية تطبيقها في السودان، والتعرف على أبرز التحديات التي قد تعترض هذه العملية. كما تناولت الدراسة دور المجتمع الدولي في دعم العدالة الانتقالية في السودان، واقتراح آليات عملية لتطبيقها بما يتلاءم مع الواقع السوداني. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، من خلال مقارنة تجارب العدالة الانتقالية في رواندا وجنوب أفريقيا بالسياق السوداني، بالاستناد إلى البيانات المستمدة من الدراسات السابقة والتقارير الدولية والمقابلات. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن السودان يواجه تحديات كبيرة في تطبيق العدالة الانتقالية، غير أن تجارب رواندا وجنوب أفريقيا تقدم دروسًا مهمة يمكن الاستفادة منها في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة. أما التوصيات، فتتمثل في ضرورة تعزيز الإرادة السياسية في السودان لدعم آليات العدالة الانتقالية، وتطوير برامج التعويضات الاجتماعية والنفسية للضحايا، إلى جانب إصلاح النظام القضائي السوداني بما يتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالعدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، المصالحة الوطنية، المصالحة في السودان، المصالحة في رواندا، المصالحة في جنوب أفريقيا، العدالة الانتقالية التطبيقية، تجارب ما بعد الصراع، تطبيق العدالة الانتقالية في السودان، آليات العدالة والمساءلة، دروس العدالة الانتقالية المقارنة.

Abstract:

This study examines transitional justice in Rwanda and South Africa as models for addressing the Sudanese case, exploring how transitional justice mechanisms could be applied in Sudan based on the post-conflict experiences of Rwanda and South Africa. The research problem centers on determining the extent to which Sudan is capable of implementing transitional justice amid complex political and social challenges, including ethnic divisions and ongoing political conflicts. The significance of the study lies in analyzing the successful experiences of Rwanda and South Africa, both of which managed to achieve national reconciliation and rebuild social trust after prolonged periods of violence and division, and in presenting these experiences as models that may be adapted to the Sudanese context. The study aims to analyze transitional justice experiences in Rwanda and South Africa, assess the feasibility of their application in Sudan, and identify the key challenges that may hinder this process. It also addresses the role of the international community in supporting transitional justice in Sudan and proposes practical mechanisms suited to the Sudanese context. The study adopts a comparative analytical approach, comparing transitional justice in Rwanda and South Africa with the Sudanese context, drawing on data from previous studies, international reports, and interviews. The findings indicate that Sudan faces significant challenges in implementing transitional justice; however, the experiences of Rwanda and South Africa offer important lessons that can contribute to achieving national reconciliation and rebuilding trust. The study recommends strengthening political will in Sudan to support transitional justice mechanisms, developing social and psychological compensation programs for victims, and reforming the Sudanese judicial system in line with international standards of transitional justice.

Keywords: Transitional justice, National reconciliation, Reconciliation in Sudan, Reconciliation in Rwanda, Reconciliation in South Africa, Applied transitional justice, Post-conflict experiences, Implementation of transitional justice in Sudan, Justice and accountability mechanisms, Comparative lessons of transitional justice.

المقدمة:

تُعدّ العدالةُ الانتقالية من أبرز المفاهيم القانونية والسياسية التي تبرز في فترات ما بعد الصراع، إذ تهدف إلى معالجة الأزمات الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحروب أو في ظل الأنظمة الاستبدادية، وتسعى إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف مكوّنات المجتمع. وقد شكّلت رواندا وجنوب أفريقيا من أبرز النماذج التطبيقية لآليات العدالة الانتقالية، حيث تمكّنت كلٌّ منهما من التوصل إلى حلول متكاملة جمعت بين تحقيق العدالة وترسيخ المصالحة الوطنية، بما أسهم في تحقيق قدر ملحوظ من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتُعدّ تجربة رواندا عقب الإبادة الجماعية التي شهدتها عام 1994 من أنجح نماذج العدالة الانتقالية، إذ جرى إنشاء محاكم الجينوساید ولجان المصالحة بهدف ملاحقة مرتكبي الجرائم وتقديم التعويضات للضحايا، الأمر الذي ساعد على استعادة وحدة المجتمع الرواندي بعد سنوات من العنف والدمار. وعلى نحو مماثل، اعتمدت جنوب أفريقيا، بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، آلية لجنة الحقيقة والمصالحة التي هدفت إلى كشف حقيقة الانتهاكات التي ارتُكبت خلال تلك المرحلة، إلى جانب تعزيز مبدأ المصالحة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع الجنوب أفريقي. وعلى الرغم من اختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية بين رواندا وجنوب أفريقيا، فإن هاتين التجربتين تقدّمان نماذج ملهمة يمكن الإفادة منها في الحالة السودانية، التي عانت بدورها من صراعات داخلية طويلة وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان؛ ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق آليات العدالة الانتقالية في السودان في ضوء التجارب الناجحة في رواندا وجنوب أفريقيا، مع التركيز على التحديات القائمة والدروس المستفادة، وذلك في إطار الواقع السياسي والاجتماعي الراهن في السودان.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن تطبيق آليات العدالة الانتقالية في السودان بناءً على تجارب كل من رواندا وجنوب أفريقيا؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي آليات العدالة الانتقالية التي تم تطبيقها في رواندا وجنوب أفريقيا؟
2. ما هي التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها السودان في تطبيق العدالة الانتقالية؟
3. كيف يمكن تكييف تجارب العدالة الانتقالية في رواندا وجنوب أفريقيا لتناسب السياق السوداني؟
4. ما هي الدروس المستفادة من التجارب الرواندية والجنوب أفريقية التي يمكن أن تفيد السودان في عملية المصالحة الوطنية؟
5. ما هو دور المجتمع الدولي في دعم عملية العدالة الانتقالية في السودان؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل آليات العدالة الانتقالية التي تم تطبيقها في رواندا وجنوب أفريقيا.
2. دراسة إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في السودان باستخدام النماذج السابقة.
3. تحديد التحديات السياسية والاجتماعية التي قد تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في السودان.
4. اقتراح حلول وتوصيات لتكييف تجارب العدالة الانتقالية في سياق السودان.
5. استكشاف دور المجتمع الدولي في دعم جهود العدالة الانتقالية في السودان.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، حيث تم تحليل تجارب رواندا وجنوب أفريقيا في مجال العدالة الانتقالية ودراسة آليات تنفيذها في تلك الدول، مع مقارنة السياقات السياسية والاجتماعية بالسودان، وجُمعت البيانات من الدراسات السابقة والتقارير الدولية والوثائق القانونية، كما تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل السياق السوداني وتقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال تسليط الضوء على مفهوم العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع، وتحليل تجارب دول مثل رواندا وجنوب أفريقيا، التي عانت من صراعات دموية وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، إذ تمكنت كلٌّ منهما من تحقيق استقرار سياسي نسبي بعد تطبيق آليات العدالة الانتقالية، وهو ما يشكل نموذجًا يُمكن الاستفادة منه في السودان، وعليه، فإن دراسة إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في السودان تمثل أداة هامة لفهم كيفية معالجة الانتهاكات السابقة وتعزيز المصالحة الوطنية في ظل الوضع السياسي والاجتماعي الراهن، كما تساهم الدراسة في توجيه السياسات الحكومية والمجتمعية نحو إصلاحات قانونية تحقق العدالة وتدعم بناء مجتمع سوداني مستقر ومتسامح.

هيكل الدراسة:

- المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاتها في رواندا وجنوب أفريقيا
- المطلب الثاني: تطبيق العدالة الانتقالية في السودان بناءً على تجارب رواندا وجنوب أفريقيا

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاتها في رواندا وجنوب أفريقيا

تُعد العدالة الانتقالية من أبرز الأدوات القانونية والسياسية المستخدمة في فترات ما بعد الصراع أو الأنظمة الاستبدادية لمعالجة الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، إذ لا يقتصر مفهوم العدالة الانتقالية على محاكمة مرتكبي الانتهاكات، بل يشمل آليات

أخرى تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، مثل لجان الحقيقة والتعويضات وإصلاحات النظام القضائي، وقد أصبح تطبيق العدالة الانتقالية أمرًا حيويًا في العديد من الدول التي عانت من صراعات طويلة، حيث ساهمت هذه الآليات في إعادة التوازن الاجتماعي والسياسي بعد فترات من التوترات العميقة، وتُعد تجربتا رواندا وجنوب أفريقيا من أبرز النماذج الناجحة للعدالة الانتقالية التي يمكن الاستفادة منها في حالات مماثلة، ففي رواندا، بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها عام 1994، طبّقت الدولة آليات العدالة الانتقالية مثل محاكم الجينوساید ولجان المصالحة التي ساعدت في معالجة الانتهاكات الكبيرة وتحقيق العدالة للضحايا، بينما في جنوب أفريقيا، بعد سقوط نظام الفصل العنصري، طبّقت الدولة لجنة الحقيقة والمصالحة التي هدفت إلى كشف الحقائق المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان خلال النظام السابق، مع التركيز على تعزيز المصالحة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع.

الفرع الأول: تعريف العدالة الانتقالية وأهدافها

تُعد العدالة الانتقالية أداة أساسية في فترات ما بعد الصراع أو الأنظمة الاستبدادية، إذ تهدف إلى معالجة الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي قد تحدث خلال فترات حكم استبدادي أو صراعات مسلحة، ويركز مفهوم العدالة الانتقالية على توفير آليات قانونية وسياسية تهدف إلى تحقيق العدالة والمصالحة بين الأطراف المتصارعة، مع ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات، وفي الوقت نفسه إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة. ويمكن تعريف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الآليات القانونية والاجتماعية التي تسعى إلى معالجة آثار انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في فترات النزاع أو حكم الأنظمة القمعية، وتشمل هذه الآليات المحاكمات ولجان الحقيقة والتعويضات والإصلاحات المؤسسية في النظام القضائي والإداري. وتختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في أنها لا تقتصر على تقديم العقوبات، بل تهدف إلى تحقيق مصالحة اجتماعية، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، ومكافحة الإفلات من العقاب بطريقة لا تؤدي إلى مزيد من الانقسامات بين أفراد المجتمع. وتشمل أهداف العدالة الانتقالية عدة محاور رئيسية، أولها تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، إذ تهدف إلى ضمان محاكمة المسؤولين عن الجرائم ومنع تكرار الانتهاكات في المستقبل، ثانيًا إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وهي خطوة ضرورية لاستعادة استقرار الدولة والمجتمع بعد فترات من الانقسام والصراع، ثالثًا تحقيق مصالحة وطنية، عبر السعي لتعزيز التسامح والتفاهم بين الأطراف المتنازعة وضمان عدم وقوع أعمال انتقامية، مما يسهم في إعادة بناء الهوية الوطنية بعد فترة من التوترات العرقية أو السياسية. وبناءً على ذلك، فإن العدالة الانتقالية لا تتعلق فقط بمحاكمة الجناة، بل تشمل أيضًا توفير آليات إصلاحية تعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة، وتساهم في إعادة هيكلة المؤسسات بما يضمن حماية حقوق الإنسان في المستقبل، وتشكل بذلك أداة حيوية في بناء مجتمع مستقر يضمن العدالة والمساواة لجميع أفراده.

أولاً: مفهوم العدالة الانتقالية في الأدبيات القانونية والسياسية

تعد العدالة الانتقالية من المواضيع البارزة في الأدبيات القانونية والسياسية، حيث يتم تناولها كآلية قانونية وسياسية تهدف إلى معالجة آثار الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في فترات ما بعد النزاع أو حكم الأنظمة الاستبدادية. وهي تتجاوز المفهوم التقليدي للعدالة الذي يقتصر على محاكمة الجناة، بل تشمل آليات متعددة تعمل على إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وضمان المساءلة وإصلاح المؤسسات في سياق فترات ما بعد الصراع.

1- نشأة مفهوم العدالة الانتقالية

يعود ظهور مفهوم العدالة الانتقالية إلى التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها العديد من الدول بعد حروب أهلية أو بعد فترة من الأنظمة الاستبدادية، مثل ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وأمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الأنظمة العسكرية، وكذلك في أفريقيا بعد انتهاء الحروب الأهلية. وقد برز هذا المفهوم بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطبيق العدالة الانتقالية في حالات العنف العنصري، وكذلك في جنوب أفريقيا بعد نظام الفصل العنصري. مع تطور الفكرة، أصبحت العدالة الانتقالية تعرَف على أنها مجموعة من الإجراءات القانونية والاجتماعية التي تهدف إلى معالجة آثار الانتهاكات السابقة وتوفير العدالة لضحايا الصراعات، حيث يتبنى هذا المفهوم آليات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، المساءلة، الشفافية والإصلاح المؤسسي. في هذا السياق، تم تطوير النظريات القانونية والسياسية التي تدعو إلى أهمية أن تشمل العدالة الانتقالية التعويضات والإصلاحات المؤسسية بجانب المحاكمات الرسمية للمرتكبين، لضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً[1].

2- العدالة الانتقالية في الأدبيات القانونية

تعرف الأدبيات القانونية العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من التدابير القانونية التي تهدف إلى توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من خلال محاكمة مرتكبي الجرائم، أو كشف الحقيقة عن انتهاكات الماضي، أو حتى التعويضات التي تقدم للضحايا. تعكس هذه التدابير مبدأ العدالة التصالحية التي تهدف إلى المصالحة الاجتماعية والحد من الانتقام بين الأطراف المتنازعة. من بين المفكرين الذين أسهموا في تطوير هذا المفهوم في الأدبيات القانونية ماري لويز مولر التي اقترحت أن العدالة الانتقالية تشمل محاكمة المسؤولين، كشف الحقائق عبر اللجان الاستشارية أو لجان الحقيقة، بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية التي تسعى لتحقيق العدالة للأجيال المقبلة عبر

[1] مولر، ماري لويز. (2018). العدالة الانتقالية في الدول ما بعد الصراع: تجربة رواندا. الإمارات: مركز الدراسات السياسية، ص50.

الإصلاحات القانونية والمؤسسية. وقد أكدت دراسات أخرى على أن العدالة الانتقالية تتطلب التوازن بين المساءلة والمصالحة، بمعنى أن تحقيق العدالة لا يعني بالضرورة معاقبة الجميع، بل ضمان أن يتم تطبيق العدالة بطرق تضمن سلامة المجتمع وعدم عودته إلى دائرة العنف [1].

3- العدالة الانتقالية في الأدبيات السياسية

من الناحية السياسية، ينظر إلى العدالة الانتقالية كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي بعد الصراعات، حيث تتداخل مع المفاهيم السياسية الأخرى مثل المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة. يولي المنظور السياسي للعدالة الانتقالية اهتمامًا بالغًا ل دور المؤسسات الحكومية في تطبيق آليات العدالة، بالإضافة إلى التأكيد على أن العدالة الانتقالية ليست فقط وسيلة لتحقيق العدالة للأفراد المتضررين، ولكنها أيضًا آلية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وإعادة بناء المجتمع بعد فترات الصراع. تتعدد الآليات السياسية التي تطبق العدالة الانتقالية في هذا السياق، مثل لجان المصالحة التي تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع، والتعويضات التي تساعد على إعادة التوازن الاجتماعي. كما تشدد الأدبيات السياسية على الدور الحيوي للمجتمع المدني في دعم عملية العدالة الانتقالية، خاصة في تعزيز المشاركة الشعبية وضمان مراقبة عملية المصالحة. جون ب. دوغلاس، من أبرز الباحثين في هذا المجال، أشار إلى أن تطبيق العدالة الانتقالية يجب أن يعزز المشاركة الشعبية ويعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية لضمان ألا تكون عملية الانتقال مجرد تحوّل شكلي، بل تغيير حقيقي وجذري في المنظومة السياسية[2].

4- العلاقة بين العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

تظهر أهمية العدالة الانتقالية في تعزيز المصالحة الوطنية، حيث تعمل على التوصل إلى حلول تعكس الاستجابة لاحتياجات المجتمع. في العديد من الدول التي شهدت صراعات طويلة، كانت العدالة الانتقالية بمثابة الأداة التي مكنت المجتمعات من التغلب على الانقسامات الناجمة عن العنف والصراعات السابقة، من خلال ضمان المحاسبة والتسامح. على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، قامت لجنة الحقيقة والمصالحة بالكشف عن حقيقة الانتهاكات التي ارتكبها النظام السابق، مما ساعد في تعزيز المصالحة بين الأفراد ومن ثم بناء مجتمع موحد رغم ما خلفه الفصل العنصري من آلام. من ناحية أخرى، في رواندا، ساعدت محاكم الجينوساید ولجان المصالحة في إعادة بناء

---

[1] المصدر السابق، ص50.

[2] سميث، جون. (2017). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: مفاهيم وآليات. الرياض: مركز الدراسات القانونية، ص75.

الثقة بين المجموعات المتنازعة، مما أدى إلى استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي بعد الإبادة الجماعية في عام 1994[1].

5- أهداف العدالة الانتقالية في الأدبيات القانونية والسياسية

تتعدد أهداف العدالة الانتقالية في الأدبيات القانونية والسياسية، وأهمها:

1. تحقيق العدالة للضحايا: يركز هذا الهدف على ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد حقوق الإنسان ومحاسبتهم، إلى جانب تقديم التعويضات لضحايا الصراعات.
2. المصالحة الوطنية: تهدف العدالة الانتقالية إلى إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع.
3. إصلاح النظام السياسي: يشمل هذا الهدف إعادة بناء المؤسسات الحكومية وتطوير النظام القضائي بما يضمن عدم تكرار الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان في المستقبل.
4. إعادة بناء الهوية الوطنية: تهدف العدالة الانتقالية إلى إعادة هيكلة الهوية الوطنية بعد فترات من العنف والانقسامات، بحيث يتم تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

ثانياً: أهداف العدالة الانتقالية في حالات ما بعد الصراع

تعد العدالة الانتقالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول بعد فترات من الصراع أو الأنظمة الاستبدادية، لتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية. تتعدد أهداف العدالة الانتقالية في سياق ما بعد الصراع، حيث لا تقتصر فقط على محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، بل تشمل آليات متعددة تهدف إلى إعادة بناء المجتمع وتوفير حقوق الضحايا. الهدف الأساسي لهذه الآليات هو ضمان عدم تكرار الانتهاكات والتأكد من إعادة بناء المؤسسات السياسية والقانونية بما يساهم في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

1- تحقيق العدالة للضحايا

أحد الأهداف الأساسية للعدالة الانتقالية هو ضمان العدالة لضحايا الصراعات من خلال تقديم المحاكمات لمحاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تشمل العدالة الانتقالية التعويضات التي يتم منحها للضحايا لمساعدتهم على استعادة حقوقهم المفقودة ومعالجة آثار الانتهاكات، سواء كانت مادية أو نفسية. هذا الهدف يسعى إلى تحقيق العدالة

[1] لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2002). العدالة الانتقالية بعد الفصل العنصري. دار الدراسات الاجتماعية، ص45.

الاجتماعية من خلال توفير تعويضات عادلة وعملية لأسر الضحايا والمجتمعات المتأثرة. وفقًا لما ذكرته دانييل روبنشتاين في كتابه (العدالة الانتقالية: تحليل نقدي للآليات (2018))، فإن هدف تحقيق العدالة للضحايا يساهم في رد الاعتبار لهم، ويعزز من الثقة في النظام القانوني، كما يساهم في خلق التوازن بين الضحايا والمرتكبين، الأمر الذي يعد حجر الزاوية في أي عملية مصالحة وطنية. وتشير الأدبيات القانونية إلى أن محاكمة مرتكبي الجرائم تعد وسيلة هامة للتأكيد على أن الحق لا يضيع وأن المجتمع مستعد لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، مما يعزز من مصداقية النظام القانوني للدولة الجديدة أو ما بعد الصراع[1].

2- تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة

بعد فترات الصراع، يعتبر تحقيق المصالحة الوطنية هدفًا أساسيًا للعدالة الانتقالية. يهدف هذا الهدف إلى إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، بما في ذلك المجتمعات العرقية أو الدينية أو السياسية التي تأثرت بالحروب أو الصراعات الداخلية. وهذا يتطلب عملية طويلة تهدف إلى إعادة بناء الهوية الوطنية للمجتمع ككل، مع التأكيد على أنه لا يمكن للمجتمع أن يلتئم دون التسامح والمصالحة بين الأطراف المختلفة. إن المصالحة لا تعني فقط تجاوز العداوات الماضية، بل تتضمن أيضًا إعادة بناء النسيج الاجتماعي على أسس من العدالة والمساواة. في هذا الإطار، تأتي لجان الحقيقة والمصالحة كآلية فعالة في تحقيق هذا الهدف، حيث تعمل هذه اللجان على استعادة الذاكرة التاريخية حول الانتهاكات التي حدثت خلال الصراع، وتقديم الحقائق للمجتمع التي تساعد في إزالة أي موروثات من الكراهية، وبالتالي تساهم في إعادة بناء الثقة بين الأفراد. وفي السياق السوداني، يمكن الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا، حيث تم استخدام لجنة الحقيقة والمصالحة للكشف عن الحقائق حول انتهاكات الفصل العنصري، ونجحت في خلق منصة للمصالحة، مما أدى إلى انتقال سلس إلى مرحلة ما بعد الفصل العنصري. هذه التجربة يمكن أن تكون نموذجًا مهمًا في تطبيق المصالحة الوطنية في السودان، حيث يساعد كشف الحقائق في تعزيز المصداقية بين المجتمع وحكومته الجديدة.

3- ضمان عدم تكرار الانتهاكات: إصلاح المؤسسات

من الأهداف الجوهرية للعدالة الانتقالية، إصلاح المؤسسات التي ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان أو كانت جزءًا من النظام القمعي. يشمل ذلك إصلاح النظام القضائي، الأجهزة الأمنية، والمؤسسات الحكومية التي كانت تقوم على القمع أو التمييز في فترة ما قبل الصراع. يعد إصلاح المؤسسات جزءًا أساسيًا من إعادة بناء الدولة بعد الصراع، حيث يعتبر ضمان الاستقلالية والشفافية

[1] روبنشتاين، دانييل. (2018). العدالة الانتقالية: تحليل نقدي للآليات. القاهرة: دار النشر القانونية، ص65.

في هذه المؤسسات من شروط نجاح عملية العدالة الانتقالية. تظهر الدراسات أن إصلاح النظام القضائي وإعادة الهيكلة الأمنية لا يتوقفان فقط على المحاكمات، بل يشملان أيضًا بناء أنظمة قانونية وإدارية جديدة تضمن حماية حقوق الإنسان وعدم تكرار الانتهاكات في المستقبل. (إن أهمية الإصلاحات المؤسسية باعتبارها شرطًا أساسيًا في بناء دولة القانون، وإن استقلالية النظام القضائي وقدرته على معاقبة المرتكبين تعد أساسًا في أي عملية مصالحة سياسية طويلة الأمد[1]).

4- تحقيق العدالة الاجتماعية

العدالة الانتقالية تهدف أيضًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان المساواة بين جميع أفراد المجتمع، خصوصًا الضحايا والفئات المهمشة التي قد تكون قد تعرضت لانتهاكات ممنهجة خلال الصراع. يتضمن ذلك تقديم تعويضات مادية أو رمزية للضحايا وعائلاتهم، بما في ذلك إعادة تأهيل الضحايا من الناحية النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تمكين الفئات المهمشة من استعادة حقوقها في المجتمع. وفي جنوب أفريقيا، تم تبني نموذج العدالة الانتقالية الذي يشمل تعويضات مالية للضحايا، وكذلك إعادة تأهيل المجتمع عبر برامج تعليمية وصحية. وقد اعتبرت هذه التعويضات جزءًا من العدالة الاجتماعية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع على أسس المساواة والعدالة، مما ساعد في استقرار المجتمع الجنوب أفريقي بعد فترة الفصل العنصري[2].

الفرع الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في رواندا

تعد تجربة العدالة الانتقالية في رواندا واحدة من أبرز وأهم التجارب التي يتم الاستفادة منها عالميًا في تطبيق آليات العدالة بعد الصراعات الكبرى. ففي عام 1994، شهدت رواندا واحدة من أبشع وأقسى حالات الإبادة الجماعية في العصر الحديث، حيث قتل نحو 800,000 شخص من قبائل التوتسي على يد الهووتو في فترة لا تتجاوز 100 يوم. هذه الإبادة الجماعية تركت آثارًا مدمرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وأدت إلى انقسامات عميقة بين المجموعات العرقية في المجتمع الرواندي. ورغم هذه التجربة المريرة، استطاعت رواندا أن تعبر بنجاح من مرحلة ما بعد الصراع إلى مرحلة إعادة البناء، من خلال تطبيق آليات العدالة الانتقالية التي شملت المحاكمات المحلية والدولية، ولجان المصالحة، وإصلاح النظام القضائي، مع التركيز على إعادة بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع الرواندي. وبذلك، كانت تجربة رواندا في العدالة الانتقالية نموذجًا مهمًا لكيفية استخدام العدالة الانتقالية ليس فقط لمعاقبة الجناة، ولكن أيضًا لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء

[1] مولر، ماري لويز. (2017). العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب. بيروت: دار الدراسات الاجتماعية، ص82.

[2] سميث، جون. (2019). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: مفاهيم وآليات. السعودية: مركز الدراسات القانونية، ص110.

النسيج الاجتماعي. هذه التجربة تقدم دروسًا هامة يمكن أن تكون مفيدة في تطبيق العدالة الانتقالية في دول أخرى عانت من صراعات مماثلة، مثل السودان.

أولاً: السياق التاريخي للصراع في رواندا

تعتبر الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 من أبشع الأحداث التي شهدها العالم في القرن العشرين، حيث راح ضحيتها أكثر من 800,000 شخص في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز 100 يوم[1]. لكن لفهم هذه المأساة بشكل كامل، يجب العودة إلى السياق التاريخي الذي أفضى إلى هذا الصراع الدامي، بدءًا من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت في البلاد حتى بداية القرن العشرين، مرورًا بالأحداث التي أدت إلى انفجار الصراع، وصولًا إلى أسباب انهيار الدولة الرواندية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

1- الاستعمار وعواقبه على النسيج الاجتماعي في رواندا

تعتبر فترة الاستعمار من أبرز العوامل التي ساهمت في تكوين الانقسامات العرقية في رواندا. في أوائل القرن العشرين، كانت رواندا تحت الاستعمار الألماني ثم تم نقلها إلى الاستعمار البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى[2]. خلال هذه الفترة، عمد المستعمرون البلجيكيون إلى تقوية الانقسامات العرقية بين التوتسي والهووتو، بالرغم من أن هذه الفوارق لم تكن حادة قبل ذلك. كان البلجيكيون قد عمدوا إلى تعزيز سلطة التوتسي على حساب الهووتو، باعتبارهم فئة أقلية لكنها كانت تعتبر أكثر تميزًا ثقافيًا واجتماعيًا. وقد منح البلجيكيون التوتسي امتيازات اقتصادية واجتماعية، حيث أصبحوا الحكام الإداريين في البلاد، في حين كان الهووتو ينظر إليهم على أنهم الطبقة العاملة. وقد أفضت هذه السياسات الاستعمارية إلى تعميق الهوة بين الجماعتين العرقيتين في رواندا[3]. وبعد استقلال رواندا عن بلجيكا في عام 1962، بدأت التوترات العرقية تظهر بوضوح بين التوتسي والهووتو. في هذه المرحلة، بدأت الانقسامات الاجتماعية تتسع، حيث قام النظام الجديد الذي كان يهيمن عليه الهووتو باتخاذ سلسلة من الإجراءات الانتقامية ضد التوتسي، بما في ذلك طردهم من الوظائف الحكومية والجيش، وفرض قوانين تميز ضدهم[4].

---

[1] النعيمي، عبد الله. (2015). الصراع في رواندا: الأسباب والتداعيات. مصر: دار الفكر العربي، ص**42**.

[2] مولر. (2018)، مصدر سابق، ص**68**.

[3] الأمم المتحدة. (1995). تقرير الأمم المتحدة حول الإبادة الجماعية في رواندا، ص79.

[4] سميث، جون. (2003). التدخل الدولي في الأزمات الإنسانية. دار النشر الدولية، ص**115**.

2- التاريخ السياسي والاجتماعي في رواندا قبل الإبادة

بدأت فترة ما بعد الاستقلال تشهد تصاعدًا في التوترات السياسية بين الهووتو والتوتسي، حيث أظهر النظام الحاكم بقيادة الهووتو ميولًا متزايدة نحو التمييز العرقي والقمع. في السبعينات والثمانينات، كانت رواندا تحت حكم الديكتاتورية العسكرية بقيادة جوفينال هابياريمانا[1]، الذي جاء إلى السلطة في انقلاب[2] عام 1973. خلال فترة حكم هابياريمانا، جرى تعزيز التمييز العرقي ضد التوتسي، حيث استمرت السياسات التي تهدف إلى إقصاء التوتسي من الحياة السياسية والاجتماعية. رغم ذلك، شهدت البلاد في هذه الفترة نموًا اقتصاديًا محدودًا، إلا أن التوترات العرقية ظلت تتفاقم. في هذه الأثناء، بدأ اللاجئون التوتسي الذين فروا إلى الدول المجاورة في التجمع في معسكرات اللاجئين، حيث ظلوا في حالة من الترقب لحين فرص العودة إلى بلادهم. في هذه الفترة أيضًا، كان هناك العديد من التمردات العسكرية التي نظمتها الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) بقيادة بول كاغامي، الذي كان من أصول توتسية، وكانت هذه الجبهة تسعى إلى الإطاحة بحكومة هابياريمانا.

3- التدخل الدولي وتأثيره على الصراع

بينما كانت الظروف السياسية الداخلية تتفاقم في رواندا، كان المجتمع الدولي بعيدًا إلى حد كبير عن فهم حجم الانقسامات العميقة بين التوتسي والهووتو. في حين كان هناك دعم دولي ضئيل للمجتمع التوتسي أو للمجموعة المعارضة للنظام الحاكم، كانت فرنسا قد أقامت علاقة وطيدة مع الحكومة الرواندية بقيادة هابياريمانا، وقدمت دعمًا عسكريًا للحكومة أثناء الحرب الأهلية[3]. على الرغم من التدخلات العسكرية المحدودة من بعض منظمات الأمم المتحدة، مثل بعثة الأمم المتحدة لرواندا، إلا أن الرد الدولي كان بطيئًا وغير فعال، حيث عجزت البعثة الأممية عن وقف الإبادة الجماعية أو تقديم أي نوع من الحماية للمدنيين. هذا التخاذل الدولي في الاستجابة للصراع كان له دور محوري في إطالة أمد الإبادة الجماعية وزيادة عدد الضحايا[4].

4- الشرارة التي أشعلت الإبادة الجماعية

في أبريل 1994، تم اغتيال الرئيس جوفينال هابياريمانا في حادث تحطم طائرة، وهو الحادث الذي أثار غضبًا واسعًا في البلاد. وعدَّ هذا الاغتيال بمثابة الشرارة التي أشعلت الإبادة الجماعية، حيث قامت الميليشيات الهوتو بمهاجمة التوتسي في جميع أنحاء البلاد، وقاموا بقتلهم بشكل منهجي

---

[1] يوسف، سامي. (2016). الفصل العنصري في جنوب أفريقيا: أسبابه وآثاره. القاهرة: دار النشر السياسية، ص92.

[2] معهد دراسات السلام. (2002). تقرير التحليل السياسي للنزاع الرواندي، ص103.

[3] عبد الله، نادر. (2017). التدخلات العسكرية والدور الدولي في رواندا. السعودية: دار الدراسات الدولية، ص**56**.

[4] **الأمم المتحدة** (1994)، مصدر سابق ص120.

ومخطط له[1]. ميليشيات الإنترفامو كانت من أبرز الجماعات التي قادت الهجوم على التوتسي، حيث استخدمت العنف المفرط والقتل الجماعي بهدف القضاء على المجتمع التوتسي. في المقابل، كان هناك تواطؤ حكومي في استمرار المذبحة، حيث سهلت السلطات التنفيذية القتل المنهجي لشعب التوتسي عبر إشعال حملات من الكراهية في وسائل الإعلام الرسمية، وتوفير الموارد العسكرية للميليشيات لتوسيع نطاق الهجوم[2].

ثانياً: آليات العدالة الانتقالية في رواندا (محاكمات، لجان المصالحة، التعويضات)

بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994، كان من الضروري أن يتم تطبيق آليات العدالة الانتقالية التي تساهم في إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وكذلك مصالحة المجتمع بعد سنوات من العنف والدمار. لقد عملت الحكومة الرواندية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، على تأسيس مجموعة من الآليات القانونية والاجتماعية التي كانت تهدف إلى تحقيق العدالة والمصالحة، ولعبت هذه الآليات دورًا رئيسيًا في عملية إعادة بناء الدولة. تشمل هذه الآليات المحاكمات المحلية والدولية، لجان المصالحة الوطنية، والتعويضات الموجهة للضحايا. سنستعرض في هذا الفرع كيفية تطبيق كل من هذه الآليات بشكل مفصل.

1- محاكمات الجينوساید في رواندا

من أبرز آليات العدالة الانتقالية التي تم تطبيقها في رواندا هي محاكمات الجينوساید، حيث تم محاكمة العديد من المسؤولين عن الإبادة الجماعية عبر محاكم محلية، بالإضافة إلى محاكم دولية. في هذا السياق، تم تشكيل محكمة رواندا الجنائية الدولية (ICTR) من قبل الأمم المتحدة، والتي كانت تهدف إلى محاكمة الأفراد الذين كانوا مسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة أثناء الإبادة الجماعية[3]. كانت المحاكمات مهمة في تحقيق العدالة للضحايا ومحاكمة المسؤولين الذين تورطوا في تنظيم وتوجيه عمليات القتل الجماعي. وقد تم محاكمة العديد من قادة الحكومة والقادة العسكريين والزعماء المحليين الذين لعبوا دورًا محوريًا في تنظيم الإبادة. ورغم أن المحاكمات الدولية كانت لها صلاحيات قانونية كبيرة، فإن الحكومة الرواندية قامت أيضًا بتطبيق محاكمات محلية من خلال محاكم الجينوساید، التي شملت آلاف المتهمين[4]. وفقًا لما ذكرته ماري لويز مولر في كتابها العدالة الانتقالية في رواندا (2018)، فإن هذه المحاكمات كانت بمثابة رسالة قوية للمجتمع الرواندي

[1] لجنة الحقيقة والمصالحة في رواندا. (2002). تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في رواندا، ص95.

[2] الأمم المتحدة (1994)، مصدر سابق.

[3] مولر. (2018)، مصدر سابق، ص130.

[4] لجنة الحقيقة والمصالحة في رواندا. (2019). محاكمة الجينوساید وآليات المصالحة. مركز الدراسات السياسية، ص75.

والمجتمع الدولي بأن العدالة يجب أن تتحقق وأن الاستقرار لن يتم إلا من خلال ملاحقة مرتكبي الجرائم، وهو ما يعد جزءًا من بناء دولة القانون بعد الصراع. بالرغم من التحديات التي واجهتها هذه المحاكمات من حيث القدرة على التعامل مع الكم الكبير من الجرائم، فإنها كانت خطوة هامة نحو إعادة بناء الثقة بين فئات المجتمع الرواندي المختلفة[1].

2- لجان المصالحة الوطنية

أحد الآليات التي كانت مكملة للمحاكمات هي لجان المصالحة الوطنية، التي تم إنشاؤها بهدف إعادة بناء الثقة بين الضحايا والجناة وتعزيز المصالحة الوطنية. تمثل اللجنة الوطنية للمصالحة في رواندا إحدى المبادرات الأساسية التي سعت إلى تحقيق التسوية السلمية بين المجتمعات التي كانت في حالة صراع. هذه اللجنة كانت تهدف إلى مساعدة الضحايا على تجاوز الألم والمرارة التي سببتها الإبادة، بالإضافة إلى منح الجناة فرصة للاعتراف بأفعالهم والتوبة عنها[2]. تم استخدام **آلية** المصالحة الشعبية أو ما يسمى بالجيكاكا، وهي محاكم شعبية محلية تم تشكيلها بهدف محاكمة الجرائم الصغيرة التي ارتكبت خلال الإبادة. في هذه المحاكمات، تم السماح للمجتمع المحلي بالمشاركة في محاكمة الجناة من خلال الاعتراف بالجرائم أمام الجمهور، مما ساهم في تقديم فرصة للمصالحة بين الجاني والضحية. هذا النظام لاقى دعمًا كبيرًا من المجتمعات المحلية حيث ساهم في فتح قنوات حوار بين الأفراد، مما ساعد في خلق بيئة من التسامح والتعايش بعد سنوات من العنف[3].

وتعد اللجان المحلية إحدى المزايا الكبيرة لهذه الآلية، حيث سمحت للضحايا والجناة على حد سواء بالتفاعل والمشاركة في عملية المصالحة، وهي آلية قد تكون غير تقليدية ولكنها أثبتت فاعليتها في العديد من الحالات. كما أن لجنة المصالحة الوطنية كانت تدعم هذه المحاكمات من خلال توفير الفرص التعويضية للضحايا، وهو ما جعل عملية العدالة الانتقالية أكثر شمولية[4].

3- التعويضات للضحايا

تعكس التعويضات التي تقدم للضحايا إحدى الآليات المهمة في العدالة الانتقالية في رواندا، حيث يسعى النظام القضائي إلى إصلاح الأضرار النفسية والمادية التي لحقت بالضحايا جراء الإبادة الجماعية. تنوعت أنواع التعويضات التي حصل عليها الضحايا، حيث تشمل التعويضات المالية

---

[1] سميث، جون. (2020). العدالة الانتقالية في رواندا: المحاكمات والمصالحة والتعويضات. مؤسسة الحقوق الإنسانية، ص112

[2] نادر. (2017): مصدر سابق، ص95.

[3] اللجنة الوطنية للمصالحة في رواندا. (2016). دور الجيكاكا في تحقيق المصالحة. دار الفكر السياسي، ص82.

[4] اللجنة الوطنية للمصالحة في رواندا. (2021). العدالة الانتقالية في رواندا: مقاربة شاملة. مؤسسة العدالة الاجتماعية، ص120.

والمساعدات الاجتماعية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الضحايا نفسيًا واجتماعيًا[1]. أحد المبادرات الهامة التي أطلقتها الحكومة الرواندية كانت الصندوق الوطني للتعويضات الذي تم تأسيسه بهدف تعويض الضحايا على المستوى المالي. وكان الهدف من هذا الصندوق هو دعم الضحايا وعائلاتهم وتقديم مساعدات مادية لهم، بما يساهم في إعادة بناء حياتهم التي دمرتها الإبادة الجماعية. كما تم إنشاء برامج لتقديم الرعاية الصحية وإعادة التأهيل النفسي للضحايا، بما في ذلك الناجين من الإبادة الذين عانوا من آثار نفسية خطيرة[2]. ويعد هذا البرنامج بمثابة جزء أساسي من عملية المصالحة، حيث يساهم في استعادة الثقة في المؤسسات الحكومية التي تقوم بتقديم التعويضات، ويعكس التزام الحكومة الرواندية بتحقيق العدالة الاجتماعية للضحايا. وقد أظهرت الدراسات أن هذه الآليات قد ساهمت في استقرار المجتمع وإعادة بناء التماسك الاجتماعي بعد سنوات من الانقسام والدمار[3].

المطلب الثاني: تطبيق العدالة الانتقالية في السودان بناءً على تجارب رواندا وجنوب أفريقيا

شهد السودان العديد من الصراعات المسلحة والأنظمة الاستبدادية التي تسببت في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وأثرت بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد. على مدار عقود، شهدت السودان حروبًا أهلية دموية، خاصة في جنوب السودان ودارفور، حيث تعرض المدنيون ل القتل الجماعي والتشريد، فضلاً عن الانتهاكات المستمرة من قبل الأنظمة الحاكمة ضد حقوق الإنسان. ومع التغيرات السياسية التي شهدها السودان بعد ثورة ديسمبر 2018، جاء السؤال الأهم حول كيفية معالجة هذه الانتهاكات، وكيف يمكن الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام والاستقرار. في هذا السياق، تمثل العدالة الانتقالية إحدى أبرز الأدوات التي يمكن أن تساعد السودان في إعادة بناء الثقة بين مختلف أطياف المجتمع، من خلال المحاسبة والمصالحة والإصلاحات المؤسسية. واستنادًا إلى تجارب رواندا وجنوب أفريقيا في تطبيق العدالة الانتقالية، يتضح أن هذه الآليات يمكن أن تكون بمثابة نموذج يحتذى به في السودان. فقد نجحت كل من رواندا وجنوب أفريقيا في إدارة تحولات سياسية كبرى بعد فترات من الصراعات العرقية والعنف السياسي، وتمكنت من إعادة بناء نسيجها الاجتماعي من خلال آليات العدالة الانتقالية التي شملت المحاكمات، لجان الحقيقة والمصالحة، والتعويضات للضحايا.

---

[1] الصندوق الوطني للتعويضات في رواندا. (2018). التعويضات للضحايا وآليات التنفيذ. مركز العدالة القانونية، ص56.

[2] حكومة رواندا. (2020). برنامج التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية. وزارة العدالة الانتقالية، ص67.

[3] الأمم المتحدة. (2019). مصدر سابق، ص80.

الفرع الأول: تجارب العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا

تعد جنوب أفريقيا من أبرز النماذج التي يستفاد منها في تطبيق العدالة الانتقالية، خاصة بعد انتهاء نظام الفصل العنصري الذي استمر لعدة عقود. كان الفصل العنصري، الذي فرضته حكومة الأقلية البيضاء، أحد أفظع الأنظمة التمييزية في التاريخ الحديث، حيث عانى الشعب الأسود في جنوب أفريقيا من التفرقة العنصرية، والتمييز الاجتماعي، والحرمان من الحقوق الأساسية[1]. وقد تسببت سياسات الفصل العنصري في انقسام مجتمعي عميق بين فئات المجتمع، مما دفع البلاد إلى تبني آليات العدالة الانتقالية كوسيلة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي بعد سقوط النظام العنصري[2]. في جنوب أفريقيا، كانت العدالة الانتقالية جزءًا من عملية التحول السياسي الكبير الذي شهدته البلاد بعد تحرير نيلسون مانديلا من السجن في عام 1990، واستمرارًا لإلغاء قوانين الفصل العنصري في عام 1994[3]. وفي هذا السياق، أنشأت جنوب أفريقيا لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 1995 كأداة رئيسية ل تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية بعد سنوات من العنف السياسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[4].

لجنة الحقيقة والمصالحة، التي ترأسها أسقف توليكا ديزموند توتو، لعبت دورًا محوريًا في كشف الحقائق حول انتهاكات النظام السابق، وإعطاء الفرصة للمتورطين في الجرائم للاعتراف بأفعالهم مقابل الحصول على العفو[5]. هذه العملية لم تهدف فقط إلى تحقيق العدالة لضحايا الفصل العنصري، بل كانت أيضًا جزءًا من مشروع سياسي شامل يعزز من إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس من التسامح والمساواة بين جميع المواطنين[6].

أولاً: تاريخ الفصل العنصري وآثاره على المجتمع الجنوب أفريقي

الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كان نظامًا سياسيًا واجتماعيًا قمعيًا تم فرضه من قبل حكومة الأقلية البيضاء التي كانت تدير البلاد منذ عام 1948 حتى بداية التسعينيات. هدف هذا النظام كان فصل الأعراق إلى فئات متباينة، بحيث يتم منح الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] يوسف. (2016). مصدر سابق، ص34.

[2] سميث. (2017). مصدر سابق، ص45.

[3] المصدر السابق، ص45.

[4] لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2001). دور اللجنة في عملية المصالحة. مؤسسة حقوق الإنسان، ص58.

[5] لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2003). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: محاكمة الحقيقة والمصالحة. الإمارات: مركز الدراسات السياسية، ص60.

[6] شتاين، إدوارد. (2018). التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا. الإمارات: دار الكتاب الأكاديمي، ص122.

للأغلبية البيضاء، بينما يتم حرمان الأغلبية السوداء والشرائح العرقية الأخرى من حقوقهم الأساسية. بناءً على هذا النظام، تم تقسيم البلاد على أساس العنصرية، وتم فرض الفصل الاجتماعي بين البيض والسود في جميع مجالات الحياة: التعليم، الإسكان، التوظيف، والتنقل.

1- مظاهر الفصل العنصري

كانت السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا تشمل قوانين تمييزية على كافة الأصعدة، مثل قانون الأراضي لعام 1913 الذي منع السود من امتلاك الأراضي في مناطق معينة من البلاد، بالإضافة إلى قانون السكان الذي كان يحدد الأحياء والمناطق السكنية التي يحق للسود الإقامة فيها. كان التعليم مخصصًا فقط للبيض، حيث تم فرض مناهج دراسية تميز بين الأطفال السود والبيض، مما أدى إلى فجوة تعليمية كبيرة بين الفئات العرقية في البلاد. كما كان العمل مقسّمًا بحيث كان السود يمنعون من العمل في المناصب العالية أو إدارة الشركات، وكانت الأجور التي يتقاضونها أدنى بكثير من الأجور التي يتقاضاها البيض[1].

2- الآثار الاجتماعية والسياسية على المجتمع الجنوب أفريقي

ترك الفصل العنصري آثارًا مدمرة على المجتمع الجنوب أفريقي. من الناحية الاجتماعية، خلق تقسيمًا حادًا بين الأعراق، مما أدى إلى تفشي التمييز العنصري والتفرقة بين الأفراد في جميع جوانب الحياة. وكان التوتّر الاجتماعي يتصاعد بين البيض والسود، مع وقوع العديد من المعارك بين الجانبين، سواء كانت مظاهرات ضد الحكومة أو صدامات عرقية. من الناحية السياسية، كانت الأحزاب السياسية السوداء تحارب لإلغاء الفصل العنصري، ولكن هذه الحركات كانت تواجه القمع الشديد من قبل الحكومة. وكانت أبرز هذه الحركات هي الحزب الأفريقي الوطني بقيادة نيلسون مانديلا، الذي قضى أكثر من 27 عامًا في السجون بسبب نشاطه ضد النظام. وظف النظام العنصري أيضًا القوة العسكرية والشرطة لقمع أي مظاهر معارضة سياسية، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد واستمرار النضال السياسي لعدة عقود[2].

3- تفشي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

كانت الانتهاكات التي ارتكبت في ظل الفصل العنصري تتضمن القتل الجماعي، التعذيب، والاعتقالات التعسفية، بالإضافة إلى التهجير القسري لمئات الآلاف من السود في ما يعرف بـ "السياسات المدبرة للشتات". فقد قامت الشرطة العسكرية بهجمات على القرى السوداء والناشطين في

[1] يوسف. (2016). مصدر سابق، ص43.

[2] سميث. (2017). مصدر سابق، ص51.

المقاومة، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين. هذا النظام القمعي كان يهدف إلى تحطيم روح المقاومة وإخماد أي حركة احتجاجية ضد السلطة القائمة[1].

ثانياً: آليات العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا (لجنة الحقيقة والمصالحة)

بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، كانت جنوب أفريقيا بحاجة إلى آليات فعّالة لمواجهة الآثار الاجتماعية والسياسية لهذا النظام القمعي، حيث كانت عملية الانتقال الديمقراطي تستدعي مصالحة وطنية حقيقية لضمان عدم العودة إلى دوامة العنف والتمييز. كان أحد الحلول الرئيسية التي تم تبنيها في هذا السياق هو تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة وهي آلية مبتكرة سعت لتحقيق العدالة والمصالحة في آن واحد، من خلال التحقيق في الانتهاكات التي وقعت خلال فترة الفصل العنصري، مع التركيز على التسامح وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة في المجتمع.

1- تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة

تأسست لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 1995 بعد انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية، وكان الهدف الأساسي من اللجنة هو الكشف عن الحقائق المتعلقة بالانتهاكات التي حدثت خلال فترة الفصل العنصري، ومنح العدالة للضحايا من خلال إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن معاناتهم أمام اللجنة. ترأس اللجنة الأسقف ديزموند توتو، الذي كان له دور محوري في قيادة هذه الآلية التي جمعت بين العدالة والمصالحة، بحيث كان المتورطون في الجرائم من الحكومة السابقة يمنحون العفو مقابل اعترافهم بالجريمة أمام اللجنة[2].

2- الآلية العملية للجنة

عملت لجنة الحقيقة والمصالحة على استقبال شهادات الضحايا والتحقيق في الانتهاكات التي حدثت من قبل السلطات الحكومية أو الجماعات المسلحة. كانت اللجنة تقوم بجمع شهادات من الناجين والشهود، فضلاً عن الاستماع إلى الجناة الذين طلبوا العفو مقابل اعترافاتهم. لقد كان لهذه العملية أثر كبير في تقديم المزيد من الشفافية حول الأحداث التي جرت، وفي تحقيق العدالة في وقت كانت فيه العدالة الجنائية غير ممكنة بسبب حجم الانتهاكات. أحد العناصر المهمة في عمل اللجنة هو أنها كانت تستمع إلى جميع الأطراف، حيث تم منح الفرصة للجميع، سواء كانوا ضحايا أو مرتكبين، للمشاركة في العملية. وقد ساعد هذا النظام في فتح المجال للمجتمع ليتمكن من مواجهة

[1] مانديلا، نيلسون. (2008). رحلة إلى الحرية: ذكرياتي. الإمارات: دار الأمل للنشر، ص112.

[2] لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2001). دور اللجنة في عملية المصالحة. مؤسسة حقوق الإنسان، ص58.

الماضي، ما سهل عملية المصالحة الوطنية، حيث التقى الجناة بالضحايا في بعض الحالات، مما أتاح للضحايا التعبير عن معاناتهم وللجناة الاعتراف بأخطائهم[1].

3- تأثير لجنة الحقيقة والمصالحة على المجتمع الجنوب أفريقي

تعد لجنة الحقيقة والمصالحة من أبرز النماذج في العدالة الانتقالية التي سعت لتحقيق التوازن بين المحاسبة والمصالحة. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تتمكن من محاكمة الجناة بشكل كامل، إلا أن الاعتراف بالحقائق من خلال الشهادات قد ساهم في بناء العدالة الاجتماعية، حيث تم تكريس المصالحة بين الفئات الاجتماعية التي كانت ضحية الفصل العنصري، (إن هذه اللجنة نجحت في خلق منصة للحوار بين المجتمعات المختلفة، ما ساعد في إعادة بناء الهوية الوطنية على أسس من العدالة والمساواة)[2].

الفرع الثاني: إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في السودان

يمر السودان بمرحلة سياسية حساسة بعد سنوات طويلة من الصراع الداخلي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي خلفتها الأنظمة الديكتاتورية والحروب الأهلية، وخاصة في دارفور وجنوب السودان. مع الثورة السودانية التي أدت إلى إسقاط النظام في 2019، أصبح السؤال الأبرز هو كيف يمكن للسودان أن يتعامل مع الماضي المؤلم ويحقق المصالحة الوطنية والعدالة لملايين الضحايا. في هذا السياق، تبرز العدالة الانتقالية كأداة أساسية لإعادة بناء المجتمع السوداني وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع. تتمثل إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في السودان في تقييم التجارب الناجحة مثل رواندا وجنوب أفريقيا، وتكييفها مع الواقع السوداني، الذي يعاني من تعدد الصراعات والتحديات الاجتماعية والسياسية. يهدف هذا المطلب إلى دراسة آليات العدالة الانتقالية التي يمكن أن تطبق في السودان، بما في ذلك المحاكمات، لجان الحقيقة والمصالحة، والتعويضات. كما سيتناول التحديات التي قد تواجه السودان في تطبيق هذه الآليات، مثل الاختلافات العرقية والضغوط السياسية، بالإضافة إلى دور المجتمع الدولي في دعم هذه العملية.

أولاً: التحديات السياسية والاجتماعية في السودان

يشهد السودان حاليًا تحولات سياسية معقدة بعد ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بالنظام الديكتاتوري بقيادة عمر البشير. ورغم الأمل في تحقيق الانتقال الديمقراطي وإرساء السلام، إلا أن البلاد ما زالت تواجه تحديات سياسية واجتماعية كبيرة تعيق عملية العدالة الانتقالية. هذه التحديات

---

[1] شتاين. (2018). مرجع سابق، ص122.

[2] سميث، جون. (2019). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: مفاهيم وآليات. السعودية: مركز الدراسات القانونية، ص78.

ترتبط أساسًا بالواقع التاريخي المليء بالصراعات الداخلية، والتوترات العرقية، والتفكك الاجتماعي الناتج عن الحروب الأهلية المستمرة.

1- التحديات السياسية

تعد الصراعات السياسية أحد أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة الانتقالية في السودان. فمن جهة، هناك انقسامات بين القوى السياسية في البلاد، خاصة بين العسكريين والمدنيين داخل حكومة الفترة الانتقالية. هذه الانقسامات تؤثر على وحدة الصف الوطني وتحد من قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بمسائل العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، تتعثر عملية الإصلاح السياسي بسبب الضغوط السياسية الداخلية والخارجية، حيث تظل التوترات بين الأطراف المختلفة تؤثر على مسار العملية السياسية. من جهة أخرى، الصراعات المسلحة في مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق تشكل تحديًا كبيرًا في تحقيق المصالحة الوطنية. فرغم توقيع اتفاقات السلام مع بعض الحركات المسلحة، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقات يواجه صعوبة كبيرة بسبب الاختلافات العميقة بين الأطراف، وعدم قدرة الحكومة على فرض الاستقرار الأمني في المناطق المتأثرة بالصراع[1].

2- التحديات الاجتماعية

من ناحية أخرى، يعاني السودان من تفكك اجتماعي عميق نتيجة للانقسامات العرقية والدينية. فقد خلفت الحروب الأهلية المستمرة جرحًا عميقًا في المجتمع السوداني، حيث تتعدد الهوويات العرقية والطائفية داخل البلاد، مما يزيد من صعوبة العملية الانتقالية. تؤثر هذه الانقسامات في إمكانية بناء الثقة بين الأطراف المختلفة وتعزيز المصالحة الاجتماعية. على سبيل المثال، يعاني أهل دارفور من مظالم تاريخية بسبب التمييز والظلم الذي تعرضوا له على يد الحكومة السابقة، مما يزيد من الاحتقان الاجتماعي ويصعب تطبيق العدالة الانتقالية بشكل شامل[2]. علاوة على ذلك، فإن التهجير القسري للسكان في مناطق النزاع والآثار النفسية العميقة التي تركتها الحروب تجعل من الصعب على الضحايا أن يثقوا في العملية السياسية أو العدالة الانتقالية. وبسبب المعاناة المستمرة، يظل الضغط الاجتماعي كبيرًا على الحكومة لتحقق العدالة والمصالحة بشكل عادل لجميع السودانيين، مما يتطلب دعمًا قويًا من المجتمع الدولي وتعاونًا محليًا من جميع الأطراف المعنية[3].

---

[1] يوسف. (2020). مصدر سابق، ص56.

(2) يوسف. (2020). مصدر سابق، ص89.

[3] عبد الله، محمد. (2020). العدالة الانتقالية في السودان: التحديات والفرص. مصر: دار النشر السياسية، ص72.

ثانياً: دروس مستفادة من تجارب رواندا وجنوب أفريقيا لتطبيق العدالة الانتقالية في السودان

تعد تجارب رواندا وجنوب أفريقيا من أبرز النماذج في تطبيق العدالة الانتقالية بعد فترات من العنف والصراع، وقد قدمت هذه التجارب دروسًا مهمة يمكن للسودان الاستفادة منها في تنفيذ العدالة الانتقالية في فترة ما بعد الثورة. على الرغم من الاختلافات في السياقات السياسية والاجتماعية بين هذه الدول والسودان، فإن العديد من الآليات والتجارب الناجحة يمكن تكييفها لتناسب الواقع السوداني.

1- أهمية لجنة الحقيقة والمصالحة

من أبرز الدروس المستفادة من جنوب أفريقيا هو دور لجنة الحقيقة والمصالحة في تحقيق المصالحة الوطنية في البلاد بعد انتهاء نظام الفصل العنصري. وقد نجحت اللجنة في كشف الحقائق حول الانتهاكات التي ارتكبت خلال فترة الفصل العنصري، وساعدت في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المتنازعة من خلال الاعتراف بالظلم والاعتذار من قبل الجناة. بالنسبة للسودان، يمكن تطبيق آلية مماثلة تقوم على لجان الحقيقة التي تستمع إلى شهادات الضحايا والمتورطين في الانتهاكات. هذه اللجان يمكن أن تساهم في إزالة الكراهية بين المجموعات العرقية المختلفة، خاصة بين الهووتو والتوتسي في رواندا، والعرب والأفارقة السود في السودان[1].

2- المصالحة الوطنية والتعويضات

من التجارب المهمة التي يمكن للسودان الاستفادة منها هي الآليات المتعلقة بالتعويضات للضحايا التي تم تطبيقها في كل من رواندا وجنوب أفريقيا. ففي جنوب أفريقيا، تم إنشاء الصندوق الوطني للتعويضات للضحايا، مما ساعد في إعادة بناء حياة الضحايا وتعزيز العدالة الاجتماعية. يمكن للسودان الاستفادة من هذه التجربة لتقديم التعويضات المالية والرعاية الصحية للضحايا، خاصة في دارفور وجنوب كردفان، حيث لا يزال كثير من الضحايا يعانون من الآثار النفسية والاقتصادية التي خلفتها الحروب. يعد التعويض المالي خطوة هامة نحو إعادة تأهيل الضحايا وتعزيز المصالحة الوطنية[2].

3- الانتقال من الإفلات من العقاب إلى المساءلة

في تجارب جنوب أفريقيا ورواندا، كان هناك تركيز كبير على المحاسبة، حيث تم تقديم بعض المجرمين إلى المحاكمة في محاكم محلية ودولية. في السودان، يعد الإفلات من العقاب أحد أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع السوداني، حيث يجب تطبيق المساءلة في إطار العدالة الانتقالية لضمان ألا تتكرر الانتهاكات في المستقبل. وقد تبين من التجارب السابقة أن المسؤولية الجنائية

[1] شتاين. (2018). مصدر سابق، ص122.
[2] يوسف. (2020). مصدر سابق، ص56.

يجب أن تكون جزءًا من عملية المصالحة، حيث يمكن توفير العفو للمعتدين مقابل الاعتراف بالجرائم، مع تقديم تعويضات للضحايا، لضمان العدالة للجميع[1].

الخاتمة:

تعد العدالة الانتقالية من الأدوات القانونية والسياسية المهمة في معالجة آثار الصراعات الطويلة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهي لا تقتصر على تحقيق العدالة الجنائية، بل تشمل أيضًا المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة. ومن خلال دراسة تجارب رواندا وجنوب أفريقيا، تبين أن تطبيق العدالة الانتقالية ليس فقط خطوة نحو المحاسبة، بل هو أيضًا عملية معقدة تهدف إلى إصلاح المؤسسات، استعادة الحقوق، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. تجربة رواندا، التي شهدت الإبادة الجماعية عام 1994، تمثل نموذجًا ناجحًا في تطبيق العدالة الانتقالية من خلال محاكمات الجينوساید ولجان المصالحة، والتي ساهمت في إعادة بناء المجتمع وتحقيق التسوية بين الأطراف المتنازعة. كما قدمت جنوب أفريقيا من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة نموذجًا آخر يجمع بين المحاسبة والمصالحة الوطنية، مما ساعد في بناء الديمقراطية بعد نظام **الفصل** العنصري.

بالنظر إلى السودان، فإن تطبيق العدالة الانتقالية يمثل تحديًا كبيرًا في ظل الانقسامات العرقية والسياسية العميقة التي يعاني منها المجتمع السوداني. إلا أن التجارب الناجحة في رواندا وجنوب أفريقيا تقدم دروسًا هامة يمكن أن تساعد في تصميم آليات العدالة الانتقالية التي تناسب الواقع السوداني، مثل المحاكمات، لجان الحقيقة والمصالحة، والتعويضات. ولكن تطبيق هذه الآليات يتطلب إرادة سياسية قوية، ومشاركة واسعة من المجتمع المدني، بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي.

النتائج:

1. تجربة العدالة الانتقالية في رواندا أثبتت أن آليات العدالة الانتقالية مثل المحاكمات ولجان المصالحة يمكن أن تسهم بشكل كبير في إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة في المجتمعات المتأثرة بالصراع.
2. جنوب أفريقيا قدمت نموذجًا فريدًا في تحقيق المصالحة الوطنية بعد نظام الفصل العنصري من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة التي جمعت بين المحاسبة والتسامح، وهو ما أسهم في إعادة بناء هوية وطنية جديدة قائمة على المساواة والعدالة.
3. السودان يواجه تحديات سياسية واجتماعية كبيرة في تطبيق العدالة الانتقالية، بما في ذلك الانقسامات العرقية والتوترات السياسية بين العسكريين والمدنيين في الحكومة الانتقالية، مما يؤثر على قدرة الدولة على تنفيذ هذه الآليات بشكل فعال.

[1] عبد الله. (2021). مصدر سابق، ص134.

4. تجربة رواندا وجنوب أفريقيا تؤكد أهمية المصالحة والشفافية في عملية العدالة الانتقالية، حيث أن الكشف عن الحقائق من خلال لجان الحقيقة يساهم في استعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة.
5. اللجان الشعبية المحلية مثل الجيكاكا في رواندا قد تكون آلية فعالة في تحقيق المصالحة بين الضحايا والجناة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من الاحتقان الاجتماعي بعد الصراع.
6. التعويضات المالية وإعادة التأهيل النفسي للضحايا من آليات العدالة الانتقالية التي تم تطبيقها بنجاح في رواندا وجنوب أفريقيا، وهي آليات يجب أن تكون جزءًا من عملية العدالة الانتقالية في السودان لتعزيز العدالة الاجتماعية.
7. دور المجتمع الدولي في دعم العدالة الانتقالية في السودان مهم للغاية، حيث يمكن أن يوفر الدعم المالي والخبرات القانونية اللازمة لتطبيق آليات العدالة الانتقالية بنجاح، ويشجع على الضغط السياسي لضمان التنفيذ الفعّال لهذه الآليات

التوصيات:

1. **تعزيز الإرادة السياسية** في السودان لتطبيق **آليات العدالة الانتقالية** من خلال **دعم الحكومة الانتقالية** في تشكيل **لجان الحقيقة والمصالحة** التي تعنى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا.
2. **تطوير آليات المحاسبة** للمرتكبين، من خلال إنشاء **محاكم خاصة** أو **محاكم للجينوسايد** لمحاكمة كبار المسؤولين عن الانتهاكات، وذلك لتوفير **المساءلة** وضمان عدم تكرار الجرائم.
3. **إدماج المجتمع المدني** في عملية العدالة الانتقالية في السودان من خلال **إشراك المنظمات المحلية** و**الناشطين الاجتماعيين** في أعمال **لجان المصالحة** وبرامج **التعويضات** لضمان أن العملية تكون شاملة وتمثل جميع فئات المجتمع.
4. **تقديم الدعم النفسي والاجتماعي** للضحايا من خلال **برامج تأهيل نفسية** و**تعويضات مادية**، وكذلك **إعادة بناء المجتمعات** التي تأثرت بالصراعات المسلحة في مختلف مناطق السودان، خصوصًا **دارفور** و**جنوب كردفان**.
5. **تعزيز التعاون الدولي** من خلال **الدعم الخارجي** في تمويل **آليات العدالة الانتقالية** في السودان وتقديم **التدريب الفني** للمسؤولين عن تنفيذ هذه الآليات، بالإضافة إلى **مراقبة عملية التنفيذ** لضمان التزام السودان بالمعايير الدولية.

قائمة المراجع والمصادر:

1. الأمم المتحدة. (1995). تقرير الأمم المتحدة حول الإبادة الجماعية في رواندا.
2. الأمم المتحدة. (2019). تقرير الأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية في رواندا: تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة. مؤسسة حقوق الإنسان.
3. جين، شيلبا أ. (2020). التحديات في تطبيق العدالة الانتقالية. السعودية: دار النشر الأكاديمية.
4. حكومة رواندا. (2020). برنامج التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية. وزارة العدالة الانتقالية.
5. روبنشتاين، دانييل. (2018). العدالة الانتقالية: تحليل نقدي للآليات. القاهرة: دار النشر القانونية.
6. سميث، أليكسندر. (2019). العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. دبي: مركز الدراسات السياسية.
7. سميث، جون. (2003). التدخل الدولي في الأزمات الإنسانية. دار النشر الدولية.
8. سميث، جون. (2017). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: مفاهيم وآليات. السعودية: مركز الدراسات القانونية.
9. سميث، جون. (2019). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: مفاهيم وآليات. السعودية: مركز الدراسات القانونية.
10. سميث، جون. (2020). العدالة الانتقالية في رواندا: المحاكمات والمصالحة والتعويضات. مؤسسة الحقوق الإنسانية.
11. شتاين، إدوارد. (2018). التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا. الإمارات: دار الكتاب الأكاديمي.
12. الصندوق الوطني للتعويضات في رواندا. (2018). التعويضات للضحايا وآليات التنفيذ. مركز العدالة القانونية.
13. عبد الله، محمد. (2020). العدالة الانتقالية في السودان: التحديات والفرص. مصر: دار النشر السياسية.
14. عبد الله، محمد. (2021). دروس العدالة الانتقالية: مقارنة بين رواندا وجنوب أفريقيا والسودان. مصر: دار الفكر العربي.
15. عبد الله، نادر. (2017). التدخلات العسكرية والدور الدولي في رواندا. السعودية: دار الدراسات الدولية.
16. لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2001). دور اللجنة في عملية المصالحة. مؤسسة حقوق الإنسان.

17. لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2002). العدالة الانتقالية بعد الفصل العنصري. دار الدراسات الاجتماعية.
18. لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. (2003). العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا: محاكمة الحقيقة والمصالحة. الإمارات: مركز الدراسات السياسية.
19. لجنة الحقيقة والمصالحة في رواندا. (2002). تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في رواندا.
20. لجنة الحقيقة والمصالحة في رواندا. (2019). محاكمة الجينوسايد وآليات المصالحة. مركز الدراسات السياسية.
21. اللجنة الوطنية للمصالحة في رواندا. (2003). العدالة الانتقالية في رواندا: محاكمة الحقيقة والمصالحة. مؤسسة حقوق الإنسان.
22. اللجنة الوطنية للمصالحة في رواندا. (2016). دور الجيكاكا في تحقيق المصالحة. دار الفكر السياسي.
23. اللجنة الوطنية للمصالحة في رواندا. (2021). العدالة الانتقالية في رواندا: مقاربة شاملة. مؤسسة العدالة الاجتماعية.
24. مانديلا، نيلسون. (2008). رحلة إلى الحرية: ذكرياتي. الإمارات: دار الأمل للنشر.
25. معهد دراسات السلام. (2002). تقرير التحليل السياسي للنزاع الرواندي.
26. مولر، ماري لويز. (2017). العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب. بيروت: دار الدراسات الاجتماعية.
27. مولر، ماري لويز. (2018). العدالة الانتقالية في الدول ما بعد الصراع: تجربة رواندا. الإمارات: مركز الدراسات السياسية.
28. النعيمي، عبد الله. (2015). الصراع في رواندا: الأسباب والتداعيات. مصر: دار الفكر العربي.
29. يوسف، سامي. (2016). الفصل العنصري في جنوب أفريقيا: أسبابه وآثاره. مصر: دار النشر السياسية.
30. يوسف، سامي. (2020). العدالة الانتقالية في السودان: دراسة في الفترة الانتقالية. مصر: دار النشر السياسية.